# الاستثمار في القطاع المصرفي ودوره في التنمية الاقتصادية في اليمن

# Investment in the banking sector and its role in economic development in Yemen

**أستاذ مشارك د. مجدولين محمد عبده سعيد**

**عضو هيئة التدريس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**

**قسم العلوم المالية والمصرفية**

**جامعة عدن- اليمن**

**ملخص:**

تزامن النشاط التجاري والاقتصادي في مدينة عدن مع ازدهار الجهاز المصرفي في المدينة قبل الاستقلال من الاستعمار البريطاني، إذ نشأت عدد من البنوك التجارية الأجنبية لممارسة النشاط المصرفي، فيما اقتصر النشاط المصرفي بعد الاستقلال على بنك تجاري حكومي واحد الذي انتشرت فروعه في مختلف محافظات الجنوب وهو البنك الأهلي الذي عمل على تمويل مختلف مجالات الإنتاج والاستثمار في كافة القطاعات الاقتصادية.

ويهدف البحث إلى التعرف على إسهام القطاع المصرفي في النشاط الاقتصادي عن طريق تحليل نشاط البنوك التجارية في اليمن.

وقد توصلت الباحثة إلى ضرورة تشجيع الاستثمارات المصرفية وإزالة المعوقات والعقبات من أمامهم من أجل تمويل المشاريع التنموية التي تخدم الاقتصاد الوطني.

**الكلمات المفتاحية:**

القطاع المصرفي، البنوك التجارية، الاستثمار المصرفي، السيولة، المشروعات التنموية، الائتمان المصرفي، السياسة الائتمانية، الودائع، قانون التأميم، التنمية الاقتصادية.

## Abstract:

Commercial and economic activity in the city of Aden coincided with the flourishing of banking activity in the city before independence from British colonialism, as a number of foreign commercial banks were established to practice banking activity. While banking activity after independence was limited to one governmental commercial bank, whose branches spread in various governorates of the south, and it is the National Bank, which worked to finance various fields of production and investment in all sectors.

The research aims to identify the contribution of the banking sector to economic activity by analyzing the activity of commercial banks in Yemen.

The researcher concluded that it is necessary to encourage banking investments and remove obstacles and difficulties in front of them in order to finance development projects that serve the national economy.

## key words.

Banking Sector, Commercial Banks, Investment Banking, Liquidity, Development Projects, Bank Credit, Credit Policy, Deposits, Nationalization law, Economic Development.

## أولاً: مقدمة البحث:

يعد الاستثمار في القطاع المصرفي جوهرة التنمية الاقتصادية لأي دولة، كونه الركيزة الأساسية لأي عملية تنموية لذلك ينبغي الاهتمام بالأداء المصرفي وتعزيز قدراته في مواجهة الأزمات المالية.

لقد أصبح الاستثمار في القطاع المصرفي من القطاعات المهمة والتي تعمل على إحداث التأثير في النمو الاقتصادي، إلا أن هذا الدور يختلف من دولة إلى أخرى بحسب دور القطاع المصرفي وكفاءته الإنتاجية والتي تضمن استخدام الموارد المصرفية أفضل استخدام، حيث نجد أن أغلب الدول تعتمد على الجهاز المصرفي في تمويل التنمية وتوفير السيولة اللازمة للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

كما تؤكد العديد من الدراسات على أهمية الاستثمار في القطاع المصرفي لما له من دور في رفع معدلات النمو الاقتصادي، والقضاء على الفقر والبطالة ورفع مستوى المعيشة.

## ثانياً: أهمية البحث:

إن أهمية البحث تكمن في أنه يتناول واحدة من أهم القضايا ألا وهي قضية الاستثمار في القطاع المصرفي ودوره في التنمية الاقتصادية كونه يلعب دوراً مؤثراً في النمو الاقتصادي ويكمن إسهام القطاع المصرفي في الاقتصاد عن طريق تقديم الائتمان وتوظيفه بحيث يخدم النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات الاقتصادية.

## ثالثاً: مشكلة البحث:

تتمثل المشكلة الرئيسية في البحث هي عدم وجود استثمارات كافية من قبل القطاع المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية. ويمكن التعبير عن هذه المشكلة من خلال السؤال التالي:

- ما دور البنوك التجارية في عملية التنمية الاقتصادية؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة التالية:

١- ما النشاط الاستثماري لفروع البنوك التجارية الأجنبية في عدن للفترة من ١٩٦٤م-١٩٦٩م؟

٢- ما النشاط الاستثماري للبنك الأهلي اليمني للفترة من ١٩٧٠م-١٩٨٩م؟

٣- ما النشاط الاستثماري للقطاع المصرفي (البنوك التجارية والإسلامية) في اليمن للفترة من ١٩٩٠م-٢٠٢٠م؟

## رابعاً: أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- التعرف على مفهوم وأهمية الاستثمار المصرفي.

٢- دراسة مدى إسهام القطاع المصرفي في النشاط الاقتصادي.

٣- تحليل مؤشرات النشاط الاستثماري للبنوك التجارية الأجنبية في مدينة عدن، والبنك الأهلي اليمني، والبنوك التجارية والإسلامية في اليمن.

## خامساً: فروض البحث:

١- تباين دور البنوك التجارية من مرحلة إلى أخرى في خدمة التنمية الاقتصادية.

٢- تعمل البنوك التجارية في توجيه مواردها للاستثمار في الأنشطة المالية.

## سادساً: منهجية البحث:

سيعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى تحليل مؤشرات النشاط الاستثماري للبنوك التجارية، والمنهج التاريخي للقطاع المصرفي للفترة من ١٩٦٤م إلى ٢٠٢٠م وفق الفترات.

**سابعاً: حدود البحث:**

١- الحدود الزمنية: تمثلت في الفترة (١٩٦٤-٢٠٢٠م).

٢- الحدود المكانية: البنوك التجارية الأجنبية في عدن للفترة ١٩٦٤م-١٩٨٩م، والبنوك التجارية والإسلامية في اليمن للفترة ١٩٩٠م-٢٠٢٠م

**ثامناً: مكونات البحث:**

يتكون البحث من ثلاثة مباحث إلى جانب المقدمة والخاتمة:

المبحث الأول: الاستثمار في القطاع المصرفي (إطار نظري).

المبحث الثاني: تجربة النشاط الاستثماري للبنوك التجارية اليمنية في التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: معوقات ومتطلبات الاستثمار المصرفي في اليمن.

## المبحث الأول

## الاستثمار في القطاع المصرفي (إطار نظري)

**أولا: مفهوم الاستثمار المصرفي:**

عند تناول أي موضوع لابد لنا الأخذ بعين الاعتبار الإطار النظري من ناحية التعاريف والأهمية. لذلك فنحن نبدأ المبحث بعرض تعريف الاستثمار وأنواعه، ونختم المبحث بأهمية الاستثمار المصرفي في التنمية.

تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم الاستثمار فيرى بعض الاقتصاديين أن مفهوم الاستثمار يستمد أصوله العلمية من علم الاقتصاد، كونه ذا صلة بالاستهلاك والدخل والادخار والاقتراض.

ويرى آخرون أن الاستثمار هو "التضحية بإمكانات الاستهلاك الحالي على أمل تحقيق زيادة في إمكانات الاستهلاك المستقبلي"(١).

ويعرف بأنه: "استخدام المدخرات في تكوين الاستثمار (أو الطاقات الإنتاجية الجديدة) اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها"(٢).

وتعريف آخر للاستثمار بأنه: "التعامل بالأموال أو استخدامها من أجل الحصول على الأرباح من خلال التخلي عن الأموال وتحمل المخاطر لغرض الحصول على عوائد في المستقبل"(٣).

**وتتميز العملية الاستثمارية بين نوعين من الاستثمارات وهما(٤):**

**١- الاستثمار الحقيقي:**

هو استثمار يهدف إلى زيادة الدخل القومي، ويسهم في تكوين رأس مال البلد، فالاستثمار الحقيقي هو أصل مادي ملموس له قيمة اقتصادية في حد ذاته ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية صافية تأخذ شكل سلعة أو خدمة.

(1) جعفر حسين منيعم، الاستثمار المالي وتحليله دار جامعة عدن للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، عدن ٢٠١٢م، ص ١٣.

(2) حسين عمر، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث مصر، ٢٠٠٠م، ص ٣٧.

(3) جميل سالم الزيدانين، أساسيات الجهاز المالي، دار وائل للنشر، عمان،١٩٩٩م، ص ٢٥١.

(4) زياد رمضان، مبادى الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،١٩٩٨م، ص ٣٥-٣٩

**٢- الاستثمار المالي:**

الاستثمار المالي هو شراء وبيع الأصول المالية (الأوراق المالية) مثل الأسهم والسندات وشهادات الإيداع أو أذون الخزانة وهذا النوع من الاستثمار يوصف بأنه استثمار رأسمالي كونه لا يخلق طاقة إنتاجية جديدة.

وتبين أن الاستثمار هو أصل ذات قيمة تم شراؤه على أن يولد مصدراً للدخل في المستقبل. وأن الاحتفاظ بالأموال في حد ذاته لا يعد استثماراً يحقق عائداً فمن المرجح أن تتاكل قيمتها بفعل التضخم.

بعد استعراضنا لتعاريف الاستثمار وأنواع الاستثمار، نتناول مفهوم الاستثمار من الناحية المصرفية فيرى بعض الكتاب أن مفهوم الاستثمار المصرفي بمعناه الواسع يشمل كافة الأنشطة المتعلقة بتوظيف الأموال لتحقيق الأغراض التي يهدف إليها البنك(٥).

كما يعرف الاستثمار المصرفي بأنه:" قيام المصارف باستثمار الأموال الفائضة لديها، وذلك بعد توفير كل متطلبات السيولة ومتطلبات منح القروض المطلوبة في استثمارات طويلة الأجل نسبياً"(٦).

كما يمكننا أن نعرف الاستثمار المصرفي بأنه التخلي عن الأموال الممتلكة في لحظة زمنية معينة ولمدة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وكذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل

---

(5) حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف مؤسسة الورق للطباعة والنشر، عمان،٢٠٠٠,ص٩٤.

(6) أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٧، ص ١٤١.

عامل التضخم، وذلك لتوفير عائد معقول مقابل تحمل عناصر المخاطرة باحتمال عدم تحقيق هذه التدفقات[٧].

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن الاستثمار في القطاع المصرفي هو القلب النابض لاقتصاد أي دولة، وأن التنمية لا يمكن أن تتحقق بمعزل عن القطاع المصرفي.

## ثانياً: أهمية الاستثمار المصرفي في التنمية الاقتصادية:

يحتل القطاع المصرفي مركزاً حيوياً في النظم الاقتصادية والمالية لما له من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية وعلى تطور وتقدم الدول اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً من خلال تعبئة المدخرات وتوزيعها على الاستثمارات المختلفة وتتزايد أهمية القطاع المصرفي ولاسيما في الدول النامية في سد الفجوة الاستثمارية القائمة بين حجم المدخرات المحلية وحجم الأموال المطلوب استثمارها في مشاريع إنمائية من خلال تقديم الائتمان.

فكثير من الدول تعجز ذاتياً عن توفير التمويل اللازم للعديد من المشاريع الحكومية مما يدفعها إلى المؤسسات النقدية لتوفير التمويل اللازم لعملية التنمية من خلال استثمار المدخرات بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني[٨].

وفي العصر الحديث ازدادت أهمية القطاع المصرفي وأصبح يمثل الدعامة الأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي، فالبنوك التجارية لا يقتصر نشاطها على ما تزاوله من الأعمال المصرفية التقليدية من قبول الودائع ومنح القروض والاستثمار في المحافظ

---

(7) محمد مطر، إدارة الاستثمارات: الإطار النظري والتطبيقات العملية، دار وائل للنشر، عمان- الأردن، ٢٠٠٩م، ص ٢٢

(8) عبد القوي محمد الصلح، حسن مصطفى طره، الشامل في اقتصاد الأعمال، دار جامعة عدن، للطباعة والنشر، الجزء الأول اليمن،٢٠١٤م، ص ٧٠.

المالية وتحصيل الشيكات وإدارة الممتلكات عن العملاء، وإنما يعتمد عليها في تطوير مختلف القطاعات في الاقتصاد القومي[٩].

إضافة إلى ما تقدم فإن الكثير من دول العالم أنشأت البنوك المتخصصة لتمويل قطاع الصناعة وقطاع الزراعة والقطاع العقاري بهدف إيجاد بنوك تساهم في نمو القطاع الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي إلى جانب البنوك التجارية التي تمارس دورها الهام في النشاط التجاري[١٠].

**ويمكن إيجاز الدور التنموي الذي يقوم به القطاع المصرفي فيما يلي[١١]:**

١- تمويل خطط التنمية والمشروعات القومية سواء عن طريق تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للحكومة أو المستثمرين، أو عن طريق الإسهام المباشر بالمشاركة في رؤوس أموال تلك المشروعات.

٢- العمل على تجميع المدخرات وخلق سوق مالي ونقدي لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية لتغطية احتياجات مشروعات التنمية الاقتصادية.

٣- العمل على شراء الأسهم والسندات (الأوراق المالية) أو بيعها للسوق سواء كانت أسهم البنوك التي ترغب في زيادة رأسمالها أو التي تود توسيع قاعدة ملكيتها.

---

(9) صلاح الدين حسن السيسي، القطاع المصرفي.. والاقتصاد الوطني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ٢٠٠٣م،١٣.

(10) دريد كامل ال شيب، إدارة العمليات المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن،٢٠١٥م، ص ٥٠-٥١.

(11) أحمد خليل الضبع واخرون، خصخصة البنوك والتنمية في مصر، مركز بحوث ودراسات الدول النامية، كتاب الأهرام الاقتصادي العدد ١٥٣، مصر، نوفمبر ٢٠٠٠م، ص ٤٢- ٤٣.

٤- تعد البنوك أداة رئيسية في يد الحكومة للتحكم في حجم الاستثمارات وتوزيعها القطاعي، وإعطاء مزايا إضافة لأنشطة معينة مثل الإسكان والزراعة والصناعة والصادرات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٥- تلعب البنوك دوراً كبيراً في خلق فرص العمل وتوليد الدخل سواء بطريقة مباشرة عن طريق ما تستوعبه من عمالة أو بطريقة غير مباشرة عن طريق المشروعات التي تسهم في إنشائها.

٦- تلعب البنوك دوراً اجتماعياً في توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وصرف المعاشات، إضافة إلى دورها في الظروف غير العادية مثل أزمات الزلازل والسيول.

مما تقدم نلاحظ أنه لم يعد هناك مجال للشك حول أهمية دور القطاع المصرفي في عملية التنمية الاقتصادية، وتأكد ذلك من خلال ما يقدمه القطاع المصرفي من خدمات، فكلما اتسعت حدود التنمية زادت الحاجة إلى وجود قطاع مصرفي أكثر تطوراً وأوسع خدمات.

## المبحث الثاني

## تجربة النشاط الاستثماري للبنوك التجارية اليمنية في التنمية الاقتصادية

يلعب القطاع المصرفي دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية عن طريق منح الائتمان المصرفي من أجل إقامة المشاريع التي تخدم التنمية، وفي هذا المبحث نستعرض مؤشرات النشاط الاستثماري لفروع البنوك التجارية الأجنبية والبنك الأهلي اليمني وكذلك البنوك التجارية في اليمن.

## أولاً: مؤشرات النشاط الاستثماري لفروع البنوك التجارية الأجنبية في مدينة عدن للفترة ١٩٦٤- ١٩٦٩م.

في هذا الجانب من المبحث سوف نركز على مؤشرات النشاط الاستثماري لفروع البنوك التجارية الأجنبية العاملة في عدن من خلال السيولة النقدية والائتمان والودائع. ومن هذه البنوك التجارية التي كانت متواجدة في مدينة عدن البنك الشرقي المحدود البريطاني، البنك الهندي المحدود، حبيب بنك المحدود الباكستاني، البنك البريطاني للشرق الأوسط ، شارترد بنك المحدود البريطاني.

**جدول رقم (١) تحليل مؤشرات نشاط فروع البنوك التجارية الأجنبية في عدن للفترة ١٩٦٤- ١٩٦٩م (مليون دينار جنوبي)**

| البيان / السنة | السيولة النقدية | حجم الائتمان | إجمالي الودائع | العملة خارج البنوك | السيولة إلى الودائع% | الائتمان إلى إجمالي الودائع% | العملة خارج البنوك إلى إجمالي الودائع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٦٤م | ١٥,٤ | ٣٦,٩ | ٥٦,٦ | ١٢,٥ | ٢٧,٢ | ٦٥,٢ | ٠,٢ |
| ١٩٦٥م | ١٨,٨ | ٣٩,١ | ٦٣,٦ | ١٥,٩ | ٣٠,٠ | ٦١,٥ | ٠,٤ |
| ١٩٦٦م | ٢٢,٢ | ٤٣,٤ | ٧٠,٧ | ١٨,٨ | ٣١,٤ | ٦١,٤ | ٠,٣ |
| ١٩٦٧م | ١٨,٨ | ٣٧,٩ | ٥٩ | ٢٠,٢٠ | ٣١,٩ | ٦٤,٢ | ٠,٣ |
| ١٩٦٨م | ١٨,٢ | ٤٠,١ | ٥٢,٩ | ٢٠,٥٥ | ٣٤,٤ | ٧٥,٨ | ٠,٤ |
| ١٩٦٩م | ٥,٦٥ | ٩,٠٨ | ١٣,٨٢ | ٢١,٢٥ | ٤٠,٩ | ٦٥,٧ | ١,٥ |
| معدل متوسط النمو | | | | | ٣٢,٦ | ٦٥,٦ | ٠,٥ |

المصدر: – مؤسسة النقد للجنوب العربي، التقرير السنوي لعام ١٩٦٦م، عدن.

–مؤسسة النقد اليمن الجنوبية، التقرير السنوي للأعوام ١٩٦٧م –١٩٦٨م، عدن.

–مؤسسة النقد اليمني، التقرير السنوي لعام ١٩٦٩م، عدن.

(تم احتساب النسب من قبل الباحثة)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (١) الآتي:

- إن مؤشر السيولة لإجمالي الودائع يعكس ما تمتلكه البنوك التجارية من السيولة فقد بلغت السيولة النقدية ٢٧,٢٪ من إجمالي الودائع عام ١٩٦٤م ثم ارتفعت قليلاً لتصل ٣٠,٠٪ عام ١٩٦٥م واستمرت على نفس الحدود حتى وصلت ٣٤,٤٪ من إجمالي الودائع عام ١٩٦٨م ثم ارتفعت لتصل ٤٠,٩٪ من إجمالي الودائع عام ١٩٦٩م.

بالنسبة لمؤشر الائتمان للودائع فهو يقيس فعالية أنشطة البنوك التجارية في عملية التنمية الاقتصادية فكلما ارتفعت هذه النسبة دل على كفاءة البنوك التجارية في الاستثمار والعكس صحيح، فقد كانت هذه النسبة مرتفعة بشكل عام خلال الفترة المدروسة فقد بلغت ٦٥,٢٪ من إجمالي الودائع عام ١٩٦٤م لتستمر على نفس الحدود، ثم ارتفعت أكثر عام ١٩٦٨م لتصل ٧٥,٨٪ من إجمالي الودائع، ثم انخفضت قليلاً لتصل ٦٥,٧٪ من إجمالي الودائع عام ١٩٦٩م. وهذا يدل على الانتعاش الاقتصادي في تلك الفترة.

إن فروع البنوك التجارية الأجنبية لم تحتفظ بنسبة سيولة عالية فقد عملت على توظيفها في النشاط التجاري من خلال عملية الاستيراد والتصدير للبضائع، ففي تلك الفترة كان لازدهار ميناء عدن أثر كبير في تطوير مدينة عدن في مختلف المجالات العمرانية والزراعية والمعامل الصناعية [١٢]. وهذه النسب تبين لنا ان البنوك التجارية عملت على تمويل النشاط الاقتصادي بما يحتاج من أموال. **وهذا ما يؤكد صحة الفرض الأول.**

(12) مؤسسة النقد للجنوب العربي، التقرير السنوي لعام ١٩٦٦م، عدن، ص ٦٦

- يشير مؤشر العملة خارج البنوك إلى إجمالي الودائع أن نسبة العملة المتداولة خارج البنوك للودائع لفروع البنوك الأجنبية خلال فترة من ١٩٦٤م – ١٩٦٨م كانت أقل من الواحد الصحيح أي أن هناك انكماشاً نسبياً باستثناء عام ١٩٦٩م كانت أكبر من الواحد الصحيح وفقاً لتلك المرحلة.

## ثانياً: مؤشرات النشاط الاستثماري في البنك الأهلي اليمني في مدينة عدن للفترة من ١٩٧٠م –١٩٨٩م.

بعد تأميم فروع البنوك الأجنبية في ٢٧/ نوفمبر / ١٩٦٩م أعلن عن إنشاء البنك الأهلي كبنك وطني مملوك للدولة بديلاً عن تلك البنوك، لدعم مجالات الإنتاج في كافة القطاعات الاقتصادية، والجدول رقم (٢) يوضح نشاط البنك الأهلي.

جدول رقم (٢)

تحليل مؤشرات نشاط البنك الأهلي اليمني للفترة ١٩٧٠– ١٩٨٩م (مليون دينار)

| البيان / السنة | السيولة | حجم الائتمان | إجمالي الودائع | العملة خارج البنوك | السيولة إلى الودائع% | الائتمان إلى إجمالي الودائع% | العملة خارج البنوك إلى إجمالي الودائع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٧٠م | ٥,٧٩ | ٩,٩١ | ١٣,٩٧ | ٢٤,٢٧ | ٤١,٤ | ٧٠,٩ | ١,٧ |
| ١٩٧٥م | ١١,٨٤ | ٢٢,٠٦ | ٣٣,١٥ | ٤٢,٧٩ | ٣٥,٧ | ٦٦,٥ | ١,٣ |
| ١٩٨٠م | ٦٥,٤٦ | ٩٤,٧٠ | ١٣٢,٧٠ | ١٧١,٠٩ | ٥٢,٩ | ٧١,٤ | ١,٣ |
| ١٩٨٥م | ٢٢٣,٥ | ١١٤,٣ | ٣١٧,٩١ | ٢٧٦,٤٠ | ٧٠,٣ | ٣٦,٠ | ٠,٩ |
| ١٩٨٩م | ٣٨٧,٧ | ٤٨,٠ | ٤١٠,١٢ | ٣٢٢,٩ | ٩٤,٥ | ١١,٧ | ٠,٨ |
| معدل متوسط النمو | | | | | ٥٨,٩ | ٥١,٣ | ١,٢ |

المصدر: مصرف اليمن، التقرير السنوي للأعوام ١٩٧٠م، ١٩٨٥م – ١٩٨٦م، ١٩٨٩م، إدارة البحوث والإحصاء، عدن. (تم احتساب النسب من قبل الباحثة).

يتضح من الجدول رقم (٢) الآتي:

- تشير المعطيات الظاهرة في الجدول رقم (٢) إلى تنامي ملحوظ في الأنشطة المصرفية الإقراضية والإيداعات والسيولة النقدية في البنك الأهلي للأعوام محل البحث، وهذا يدل على توسيع نشاط البنك التجاري والتنموي الوحيد متعدد الأغراض في خدمة التنمية الاقتصادية على مستوى النشاط الزراعي والصناعي والتجاري والخدمي والعقاري والشخصي من خلال فروعه المنتشرة في مختلف محافظات الجمهورية، بالإضافة إلى دعم القطاعات الاقتصادية بالذات القطاعين العام والتعاوني.
- أما من ناحية المؤشرات نجد أن مؤشر السيولة لإجمالي الودائع في البنك الأهلي قد بلغ ٤١,٤٪ عام ١٩٧٠م ثم انخفض إلى ٣٥,٧٪ من إجمالي الودائع عام ١٩٧٥م وعاد للارتفاع قليلاً ليصل ٥٢,٩٪ من إجمالي الودائع عام ١٩٨٠م، وهذا يعني أن البنك لا يحتفظ بنسبة سيولة عالية الأمر الذي يعكس مدى إسهامه في تمويل التنمية الاقتصادية لخدمة المجتمع.

وفي عام ١٩٨٥م ارتفعت النسبة لتصل ٧٠,٣٪ ، وازدادت في الارتفاع لتصل ٩٤,٥٪ من إجمالي الودائع وهو أعلى معدل عام ١٩٨٩م. وترجع الزيادة في السيولة النقدية إلى الركود في النشاط الاقتصادي في تلك الفترة نتيجة انخفاض موارد البلاد الخارجية من النقد الأجنبي مما أثر على البنك الأهلي، ونظر لانخفاض الاستيراد فقد تقلص معه منح الائتمان التجاري، كما قامت بعض المؤسسات العامة في الدولة بتسديد قروض سابقة لها الامر الذي أدى إلى انخفاض الائتمان الصناعي والخدمي، وهذا

أدى إلى احتفاظ البنك الاهلي بمعظم السيولة النقدية في حسابات جارية لدى مصرف اليمن(١٣).

- أما مؤشر الائتمان إلى الودائع فقد بلغت ٧٠,٩٪ من إجمالي الودائع عام ١٩٧٠م ثم ارتفعت لتصل ٧١,٤٪ عام ١٩٨٠م، وهذا يدل على سياسة البنك الأهلي وإسهامه الإيجابي في رفع درجة فعالية الأنشطة الاقتصادية من خلال تمويل مشاريع استثمارية.

ثم انخفضت هذه النسبة لتصل إلى ١١,٧٪ عام ١٩٨٩م، ويعود هذا الانخفاض للأسباب السابقة وهو الركود الاقتصادي في تلك الفترة.

- وللنظر إلى مؤشر العملة خارج البنوك لإجمالي الودائع فقد ارتفعت من الواحد الصحيح إلى ١,٧ عام ١٩٧٠م، ثم انخفضت إلى ١,٣ عام ١٩٨٠م وهذا يعكس قدرة البنك الأهلي على امتصاص السيولة المحلية واستخدامها في المشاريع الاستثمارية بالإضافة إلى حدوث كثير من المعاملات والمبادلات المالية.

ثم انخفض هذا المؤشر إلى أقل من الواحد الصحيح ليصل ٠,٨ عام ١٩٨٩م وهذا يعود إلى انكماش بسيط في الوضع الاقتصادي.

إن معظم القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة من البنك الأهلي اليمني بشكل عام اتجهت لتمويل القطاعات الصناعية والزراعية والسمكية والتجارية والخدمية بنسبة ٧١٪ من إجمالي الائتمان بينما تشكل ٢٩٪ للأفراد والمنشآت الخاصة. (١٤). **وهذا ما يؤكد صحة الفرض الأول.**

(13) مصرف اليمن، التقرير السنوي للأعوام ٨٦- ١٩٨٩م، عدن، مصدر سابق، ص ٧٨- ٨٠.

(14) مصرف اليمن، التقرير السنوي ١٩٨٩م، عدن، ص ٨١.

## ثالثاً: القطاع المصرفي في اليمن للفترة ١٩٩٠م – ٢٠٢٠م.

### ١- الجهاز المصرفي اليمني.

لقد شهد القطاع المصرفي بعد توحيد الدولتين (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في الجنوب والجمهورية العربية اليمنية في الشمال) باسم الجمهورية اليمنية عام ١٩٩٠م، العديد من الإجراءات المتسارعة ومنها دمج بنك مصرف اليمن في الجنوب والبنك المركزي في الشمال في بنك مركزي واحد مقره الرئيسي في صنعاء وفرعه في عدن، ثم حدث توسع كبير في الجهاز المصرفي، وازدادت عدد البنوك التجارية وفروعها في مختلف المحافظات، وكذلك انضمام البنوك الإسلامية إلى الجهاز المصرفي، والجدول رقم (٣) يوضح ذلك.

جدول (٣)

الجهاز المصرفي اليمني

| م | البنك | عام التأسيس | المركز الرئيسي | عدد الفروع | ملكية راس المال | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | حكومي | خاص | أجنبي |
| ١ | البنك اليمني للإنشاء والتعمير | 1962م | صنعاء | ٤٤ | ٥١٪ | ٤٩٪ | ـــــ |
| ٢ | البنك الأهلي اليمني | 1969م | عدن | ٢٧ | ١٠٠٪ | ـــــ | ـــــ |
| ٣ | البنك المركزي اليمني | 1971م | صنعاء | ٢١ | ١٠٠٪ | ـــــ | ـــــ |
| ٤ | البنك العربي | 1972م | صنعاء | ٩ | ـــــ | ـــــ | ١٠٠٪ |
| ٥ | يونايتد بنك | 1972م | صنعاء | ٣ | ـــــ | ـــــ | ١٠٠٪ |
| ٦ | بنك التسليف للإسكان | 1977م | صنعاء | ١ | ٩٧٪ | ٣٪ | ـــــ |
| ٧ | بنك اليمن الدولي | 1980م | صنعاء | ٢٣ | ـــــ | ٨٥٪ | ١٥٪ |
| ٨ | بنك اليمن والكويت | 1979م | صنعاء | ١٢ | ـــــ | ١٠٠٪ | ـــــ |
| ٩ | بنك التسليف التعاوني الزراعي | 1982م | صنعاء | ٥٢ | ١٠٠٪ | ـــــ | ـــــ |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٠ | مصرفا الرافدين | 1982م | صنعاء | ١ | ـــــ | ـــــ | ٪١٠٠ |
| ١١ | البنك التجاري اليمني | 1993م | صنعاء | ١٤ | ـــــ | ٪٩٠ | ٪١٠٠ |
| ١٢ | البنك الإسلامي للتمويل | 1995م | صنعاء | ٦ | ٪٤,٥ | ٪٧٣,٥ | ٪٢٢ |
| ١٣ | بنك التضامن الإسلامي | 1996م | صنعاء | ٢١ | ـــــ | ٪٩٧ | ٪٣ |
| ١٤ | بنك سبأ الإسلامي | 1997م | صنعاء | ١٦ | ـــــ | ٪٨٥ | ٪١٥ |
| ١٥ | بنك التجارة والاستثمار | 1998م | صنعاء | تحت التصرف | | | |
| ١٦ | بنك اليمن والخليج | 2001م | صنعاء | ٢ | ٪١ | ٪٧٧ | ٪٢٢ |
| ١٧ | بنك اليمن والبحرين | 2002م | صنعاء | ٩ | ـــــ | ٪٥٧ | ٪٤٣ |
| ١٨ | بنك قطر الوطني | 2007م | صنعاء | ١ | ـــــ | ـــــ | ٪١٠٠ |
| ١٩ | بنك الامل لتمول الأصغر | 2008م | صنعاء | ١٨ | ٪٤٥ | ٪٢٠ | ٪٣٥ |
| ٢٠ | مصرف الكريمي للتمويل الأصغر | 2010م | صنعاء | ٢٣ | ـــــ | ٪١٠٠ | ـــــ |

المصدر: – البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي لعام ٢٠١٤م، صنعاء، اليمن، ص ١٠٢، – ١٠٣.

من خلال الجدول رقم (٣) يتضح لنا الآتي:

- إن العاصمة صنعاء هي المركز الرئيسي لكافة البنوك العاملة فيما عدا البنك الأهلي ومركزه الرئيسي في عدن منذُ تأسيسه عام ١٩٦٩م.
- إن البنوك التجارية الموجودة في صنعاء أصبح لها فروع في عدن والمحافظات الجنوبية ويلاحظ انه لا توجد بنوك تجارية جنوبية فتحت من بعد عام ١٩٩٠م عام الوحدة حتى فترة الدراسة، سوى البنك الأهلي الذي

كان موجوداً سابقاً، وهذا يعود إلى الإهمال والتهميش للمستثمرين الجنوبين في القطاع المصرفي.

## ٢- مؤشرات النشاط الاستثماري في البنوك التجارية والاسلامية في اليمن للفترة ١٩٩٠م – ٢٠٢٠م.

هناك تطور ملحوظ شهده القطاع المصرفي في اليمن نتيجة ازديادعدد البنوك في محافظات الجمهورية اليمنية مما أدى إلى تطور الأنشطة المصرفية الإيداعية والإقراضية وسوف يتضح ذلك من خلال الجدول رقم (٤).

جدول رقم (4)

تحليل مؤشرات النشاط الاستثماري للبنوك التجارية والإسلامية للفترة ١٩٩٠-٢٠٢٠م (ملايين الريالات)

| البيان / السنة | السيولة | حجم الائتمان | إجمالي الودائع | العملة خارج البنوك | السيولة إلى الودائع% | الائتمان إلى إجمالي الودائع% | العملة خارج البنوك إلى إجمالي الودائع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٠م | ٢٠٥٣٣ | ١٠٥٤٨ | ٣٠,٤٣٨ | ٣٩,٨٩٥ | ٦٧,٥ | ٣٤,٧ | ١,٣ |
| ١٩٩٥م | ٤٤,٠٥٥ | ٣٨,٧٠٥ | ٩٨,٠٤٦ | ١٢٩,١١٤ | ٤٤,٩ | ٣٦,٨ | ١,٣ |
| ٢٠٠٠م | ٤٥,٥٤٥ | ١٣٩,٣٩٣ | ٢٤٩,٧٩٦ | ١٩٧,١٢٣ | ١٨,٢ | ٥٥,٨ | ٠,٨ |
| ٢٠٠٥م | ١٥٢,٨٨٦ | ٤٢٢,٦٦٢ | ٦٣٧,٩٥٩ | ٣٣٠,٦٢٠ | ٢٤,٠ | ٦٦,٣ | ٠,٥ |
| ٢٠١٠م | ٢٧٥,٥٢٣ | ١,٠٣٧,٩٧١ | ١,٥١٨,٧٩٣ | ٥٤٦,٨٥٧ | ١٨,١ | ٦٨,٣ | ٠,٤ |
| ٢٠١٥م | ٣٨٣,٨٥١ | ١,٦٩٢,٦٢٧ | ٢,١٥٠,٠٠٣ | ١٠١٨,٨٧٨ | ١٧,٩ | ٧٨,٧ | ٠,٥ |
| ٢٠٢٠م | ٨٢١,٢٠٠ | ٢,٣٠٥,٤٠٠ | ٣,٥١٦,٠٠٠ | ٣,١٩٤,٣٠٠ | ٢٣,٤ | ٦٥,٦ | ٠,٩ |
| معدل متوسط النمو | | | | | ٣٠,٦ | ٥٨,٠ | ٠,٧ |

المصدر: -البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي للأعوام ١٩٩٠- ٢٠١٥م صنعاء. -البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي للأعوام ٢٠١٩-٢٠٢٠م، عدن.

يتضح من الجدول رقم (٤) الآتي:

- تطور حجم الائتمان وإجمالي الودائع وكذلك السيولة المحلية بشكل ملحوظ خلال مدة الدراسة.

- وبالنسبة للمؤشرات نجد أن مؤشر السيولة لإجمالي الودائع بلغت ٦٧,٥٪ عام ١٩٩٠م ثم انخفضت لتصل ١٨,٢٪ عام ٢٠٠٠م، وازدادت في الانخفاض لتصل ١٧,٩٪ عام ٢٠١٥م، ثم عادت للارتفاع قليلاً لتصل ٢٣,٤٪ عام ٢٠٢٠م، ولقد بلغ معدل متوسط النمو ٣٠,٦٪ خلال مدة الدراسة، صحيح أن البنوك لم تحتفظ بنسبة سيولة عالية من بعد عام ١٩٩٠م، لتمويل النشاط الاستثماري إلا أن هذه الاستثمارات في مجالات غير تنموية أكثر أماناً وضماناً لتحقيق العائد.

- أما مؤشرات حجم الائتمان للودائع فقد بلغت هذه النسبة ٣٤,٧٪ عام ١٩٩٠م، ثم ارتفعت لتصل ٥٥,٨٪ عام ٢٠٠٠م، وازدادت في الارتفاع لتصل ٧٨,٧٪ من إجمالي الودائع عام ٢٠١٥م، ثم انخفضت قليلاً لتصل ٦٥,٦٪ عام ٢٠٢٠م ولقد بلغ معدل متوسط النمو ٥٨,٠٪ خلال مدة الدراسة على الرغم من ارتفاع النسبة إلا أن هذه البنوك اتجهت نحو الاستثمار في شهادات الإيداع والقروض التجارية والشخصية، وكذلك الاستثمار في أذونات الخزانة ذات العائد المرتفع.

فقد ارتفعت مبيعات البنك المركزي اليمني من أذونات الخزانة للقطاع المصرفي من ١١٢,٧ مليار ريال عام ٢٠٠٥ م إلى ٤٥١,٩ مليار ريال عام ٢٠٠٩م واستمرت في الارتفاع لتصل ١١٠٨,٣ مليار ريال عام ٢٠١٥م، بينما بلغت قيمة أصدارت البنك المركزي من شهادات الإيداع ٢٥٧,٠ مليار ريال عام ٢٠٠٨م ثم انخفضت في عام ٢٠١٢م لتصل ٩١,٩ مليار ريال وأصبحت في ٢٠٢٠م ١٧,٣ مليار ريال [١٥]. فهي

(15) البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي، للأعوام ٢٠٠٥-٢٠١٥، عدن، ص٣٨

استثمارات تعد الأكثر أمناً للبنوك، وهكذا نجد أن حجم الائتمان الكبير لم يستغل في دعم التنمية الاقتصادية التي تخدم الاقتصاد اليمني. **وهذا يؤكد صحة الفرض الثاني.**

- أما من حيث مؤشر العملة خارج البنوك لإجمالي الودائع فقد كانت أكبر من الواحد الصحيح في بداية الفترة ومنذ عام ٢٠٠٠م وانخفضت لتصل ٠,٥ عام ٢٠١٥م، أما في عام ٢٠٢٠م بلغت ٠,٩ اقتربت من الواحد الصحيح، ولقد بلغ معدل متوسط النمو ٠,٧ خلال مدة الدراسة.

## المبحث الثالث

## معوقات ومتطلبات الاستثمار المصرفي في اليمن

إن الاستثمار في القطاع المصرفي يعتبر دعامة أساسية لبناء اقتصاد أي دولة نحو النمو والتنمية، فالقطاع المصرفي يمثل المنصة التمويلية الرئيسية للأنشطة الاستثمارية.

### أولاً: معوقات الاستثمار المصرفي في اليمن.

سوف نتطرق إلى أبرز معوقات العمل المصرفي على النحو الآتي:

١. العوامل السياسية والأمنية والاقتصادية المتردية عملت على خلق بيئة طاردة للاستثمارات المحلية والأجنبية في مدينة عدن.
٢. انتشار الفساد المالي والإداري خلف بيئة غير ملائمة للاستثمار أمام المستثمرين المحلين.
٣. عدم وجود بيئة سياسية وأمنية ملائمة لجذب الاستثمار المصرفي.
٤. قصور في الترويج للاستثمار في القطاع المصرفي في الخارج بسبب عدم امتلاك قنوات ترويجية في الخارج.

٥. التعقيدات في حجم الإجراءات المتبعة في منح التراخيص من قبل البنك المركزي في إقامة بنوك تجارية للمستثمرين الجنوبين

## ثانياً: متطلبات الاستثمار المصرفي في اليمن.

١-القضاء على الفساد الإداري والمالي من أجل جذب الاستثمارات المصرفية وتمهيد الطريق لجذب المستثمرين الجنوبين لإقامة المؤسسات البنكية.

٢-تأمين حالة من الاستقرار السياسي والأمني وحماية حقوق المستثمرين مما يخلق الشعور بالاطمئنان لإقامة مشاريعهم الاستثمارية.

٣-الترويج لعودة رؤوس الأموال الوطنية من أجل الاستثمار في المجال المصرفي والمجالات الأخرى إذ تمتلك عدن بيئة خصبة للاستثمارات ولاسيما ان الفرص الاستثمارية متوفرة في الجنوب وتحتاج إلى مناخ ملائم للاستثمار فيها وهناك وسائل عدة مثل عقد الورش العلمية في الخارج لعرض الفرص الاستثمارية، وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار في المصارف يمثل ركيزة أساسية من الركائز التي تتطلبها مدينة عدن.

٤- تطبيق أنظمة استثمارية منسجمة وفعالة وبسيرة على المستثمر وتحسين البيئة المعلوماتية حول فرص الاستثمار في الدولة.

٥- العمل على تنمية الموارد البشرية وتدريبها لتكون مؤهلة لتطوير القطاع المصرفي عبر إجراء دراسات عن حجم الكادر في مدينة عدن المتخصص في المجال المصرفي والذي يعول عليه في تسيير نشاط تلك المصارف.

٦- إن التاريخ التجاري العريق لمدينة عدن وموقعها الجغرافي والحضاري وامتلاكها لميناء عدن بخصائصه الطبيعية المعروفة تؤهل المدينة وميناؤها لإمتلاك جهاز مصرفي فاعل لتمويل عملية التنمية في مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية.

## النتائج والتوصيات:

### النتائج:

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج على النحو التالي:

١- إن الاستثمار في إقامة مشروع مصرفي جزءاً أساسياً في تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية فضلاً عن إسهامه في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي في البلد.

٢- بالنسبة لفروع البنوك التجارية الأجنبية العاملة في عدن للفترة ١٩٦٤م-١٩٦٩م وجدنا أن متوسط السيولة لإجمالي الودائع بلغ ٣٢,٦٪، أما متوسط الائتمان لإجمالي الودائع بلغ ٦٥,٦٪، وهذا بين إن البنوك التجارية عملت على توظيف القروض والتسهيلات الائتمانية في تمويل النشاط التجاري من خلال عملية الاستيراد والتصدير للبضائع، ففي تلك الفترة كان لازدهار ميناء عدن أثر كبير في تطوير مدينة عدن في مختلف المجالات مثل العمرانية والزراعية والمعامل الصناعية. **وهذا ما يؤكد صحة الفرض الأول.**

٣- أظهرت مؤشرات البنك الأهلي اليمني للفترة ١٩٧٠م – ١٩٨٩م أن متوسط السيولة لإجمالي الودائع بلغ ٥٨,٩٪ بينما متوسط الائتمان للودائع ٥١,٣٪ وهذا يعني تحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي، لإن معظم القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة من البنك الأهلي اليمني بشكل عام اتجهت لتمويل القطاعات الصناعية والزراعية والسمكية والتجارية والخدمية بنسبة ٧١٪ من إجمالي الائتمان بينما تشكل ٢٩٪ للأفراد والمنشآت الخاصة. **وهذا يؤكد صحة الفرض الأول.**

٤- بالنسبة لبنوك القطاع المصرفي المتمثلة في البنوك التجارية والإسلامية في اليمن للفترة ١٩٩٠م – ٢٠٢٠م نجد أن متوسط السيولة لإجمالي الودائع ٣٠,٦٪ أما متوسط الائتمان لإجمالي الودائع ٥٨,٠٪ على الرغم من انخفاض نسبة متوسط السيولة وارتفاع نسبة متوسط الائتمان إلى إجمالي الودائع، إلا أن هذا يعني توظيف السيولة في المشاريع الاستثمارية ولكن واقع الحال يثبت أن هذه البنوك ركزت أنشطتها في التمويل قصير الأجل قليلة أو عديمة المخاطر مع تحقيق أرباحاً مناسبة مثل أذونات الخزانة فقدت ارتفعت مبيعات البنك المركزي اليمني من أذونات الخزانة للقطاع المصرفي من ١١٢.٧ مليار ريال عام ٢٠٠٥ م إلى ٤٥١.٩ مليار ريال عام ٢٠٠٩م واستمرت في الارتفاع لتصل ١١٠٨.٣ مليار ريال عام ٢٠١٥م، بينما بلغت قيمة أصدارت البنك المركزي من شهادات الإيداع ٢٥٧,٠ مليار ريال عام ٢٠٠٨م ثم انخفضت في عام ٢٠١٢م لتصل ٩١,٩ مليار ريال وأصبحت في ٢٠٢٠م ١٧,٣ مليار ريال. **وهذا يؤكد صحة الفرض الثاني.**

**التوصيات:**

في ضوء ما سبق نصل إلى التوصيات التالية:

١- العمل على تكيف عمل البنوك التجارية بما ينسجم مع التنمية الاقتصادية بحيث ينجم عنه ربط وثيق بين عمليات منح الائتمان وتحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية.

٢- ينبغي على البنوك التجارية تمويل المشاريع الاستثمارية التي تستهدف الخطط التنموية للدولة لإنعاش الاقتصاد اليمني بدلاً من الاستثمارات في المجالات غير التنموية والتي تمثل أكثر أماناً وضماناً لتحقيق العوائد مثل أذونات الخزانة وشهادات الإيداع.

٣-السعي الجاد لتوجيه الفوائض المالية في تنشيط العملية الاستثمارية لاسيما في المجالات الإنتاجية الفاعلة حيث أن بلادنا في أحوج الظروف لمثل هذه المشاركات الفعالة.

٤-السعي الجاد لتشجيع الاستثمارات المصرفية المحلية والعربية والأجنبية وإزالة المعوقات والعقبات أمامهم من أجل تمويل المشاريع التنموية التي تخدم الاقتصاد الوطني.

## قائمة المراجع

**أولا: الكتب**


١- أحمد خليل الضبع وآخرون، خصخصة البنوك والتنمية في مصر، مركز بحوث ودراسات الدول النامية، كتاب الاهرام الاقتصادي العدد ١٥٣، مصر، نوفمبر ٢٠٠٠م.

٢- أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر ٢٠٠٧.

٣- جعفر حسين منيعم، الاستثمار المالي وتحليله دار جامعة عدن للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، عدن ٢٠١٢م.

٤- جميل سالم الزيدانين، أساسيات الجهاز المالي، دار وائل للنشر، عمان،١٩٩٩م.

٥- حسين عمر، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث مصر، ٢٠٠٠م.

٦- حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف، مؤسسة الورق للطباعة والنشر، عمان،٢٠٠٠م.

٧- دريد كامل ال شيب، إدارة العمليات المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن،٢٠١٥م.

٨- زياد رمضان، مبادى الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،١٩٩٨م.

٩- صلاح الدين حسن السيسي، القطاع المصرفي.. والاقتصاد الوطني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ٢٠٠٣م.

١٠- عبد القوي محمد الصلح، حسن مصطفى طبره، الشامل في اقتصاد الأعمال، دار جامعة عدن، للطباعة والنشر، الجزء الأول اليمن،٢٠١٤م.

١١- محمد مطر، إدارة الاستثمارات: الإطار النظري والتطبيقات العملية، دار وائل للنشر، عمان- الأردن، ٢٠٠٩م.

## ثانياً: التقارير السنوية

١- مؤسسة النقد للجنوب العربي، التقرير السنوي لعام ١٩٦٦م، عدن.

٢- مؤسسة النقد اليمن الجنوبية، التقرير السنوي للأعوام ١٩٦٧- ١٩٦٨م، عدن

٣- مؤسسة النقد اليمني، التقرير السنوي لعام ١٩٦٩م، عدن.

٤- مصرف اليمن، التقرير السنوي للأعوام ١٩٧٠م- ١٩٨٦م – ١٩٨٩م، إدارة البحوث والاحصاء، عدن.

٥- البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي للأعوام١٩٩٠-٢٠١٤- ٢٠١٥م.صنعاء، اليمن.

٦- البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي للأعوام ٢٠١٩م، ٢٠٢٠م، عدن.